وأخذت السلطات الاسرائيلية تسيطر على الاراضي العربية، وتقيم مستوطناتها عليها تحت مختلف الحجج والذرائع؛ فتمّت، استناداً الى قانون املاك الغائبين، السيطرة على ٣,٥ ملايين دونم من أراضي مئات القرى العربية التي هدمت؛ ثمّ أتت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، عبر سلسلة من القوانين، مثل قانون مصادرة الاراضي البور أو قانون مصادرة الاراضي الجبلية، على مليوني دونم. وهكذا، لم يبق للعرب سوى ٣٥٠ ألف دونم، تقام المباني السكنية على حوالى ١١٠ آلاف منها؛ أي ان نسبة الاراضي المصادرة تبلغ ٨٠ ـ ٨٥ بالمئة من ممتلكات العرب في العام ١٩٤٨[٤٦]. وقد شكّل هذا الامر عبئاً كبيراً على السكان العرب، وتوتراً في علاقتهم بالسلطة الاسرائيلية، أثّرت في مجرى امور حياتهم اليومية، وخاصة المعيشية منها. وكان عدم خروجهم للعمل في اسرائيل (بموجب تصاريح من الادارة العسكرية) دافعها التمسّك بكل قطعة أرض صغيرة، من اجل زرعها. واستمرت هذه الصورة في القرى العربية حتى العام ١٩٥٤. وحتى هذا التاريخ، كانت تحركات، وتنقلات، السكان مقيّدة الى درجة كبيرة، على الصعيد الداخلي ضمن المنطقة الواحدة؛ اضافة الى منع السلطات الاسرائيلية لأي تنظيمات سياسية عربية. وكان توزيع السكان العرب داخل اسرائيل، في المجال الجغرافي، توزيعاً طائفياً: عرب الجليل، عرب المثلّث، البدو في الجنوب، سكان المدن المختلطة، الدروز، الشركس.

بعد العام ١٩٥٤، تمّت ازالة الكثير من القيود على تحرّكات وتنقلات السكان العرب، على الرغم من ان الحكم العسكري لم يُلغَ حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦. ولكون أغلب السكان العرب من القرويين الفلاحين، الذين يعيشون على الزراعة، ونتيجة لمصادرة الاراضي، فقد تقلّصت مساحة الاراضي الصالحة للزراعة. وبموازاة ذلك، ارتفع عدد السكان نتيجة لتكاثرهم الطبيعي، وازدادت نسبة القوى العاملة بينهم، ومعظمها من الشبان الذين اضطروا الى التسلل، خلسة، الى سوق العمل اليهودي، حيث كانوا يتعرضون للاستغلال، لكونهم «عمّالاً غير شرعيين»[٤٧]. وكان لالغاء بعض قيود التنقل، المفروضة آنذاك على العرب، والسماح لهم بالعمل في المدن اليهودية الرئيسة نتائج هامّة على الصعيد الاجتماعي؛ اذ ضعفت الروابط العائلية (العشائرية)، وانخفض تعلّق الفرد العربي برؤساء الحمائل، ولم يعد الفرد يخضع لسلطة الوجهاء والمخاتير الذين ارتبط بعضهم بالسلطات الحاكمة، حيث حصل هذا البعض على الموارد من الادارة العسكرية؛ وبمساعدة هذه الموارد تبلورت «الحمولة» وتعزّزت. وخلال الفترة ما بين ١٩٥٧ ـ ١٩٦٦، حدثت تطوّرات هامّة. فلقد اضعف التوجّه نحو العمل المأجور، داخل اسرائيل، مكانة رؤساء الحمائل (الوجهاء والمخاتير) وقلّل التعلّق بهم. وكانت هذه أول ضربة توجّه الى ما سمّي بتأقلم «الاقلية العربية» مع واقع الدولة اليهودية. وكان لهذا التغيّر في التركيب المهني، بالنسبة الى العرب، تأثيره في أوضاعهم الاقتصادية، ومن ثمّ في مواقفهم السياسية. وكانت الفترة من ١٩٥٧ ـ ١٩٦٦، بالنسبة الى العرب، فترة توسيع العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود، بسبب وجود مصادر عمل؛ كما حدث تغيّر في هذه الفترة، في أسلوب السلطة المحلية. فمهمة المختار تبدّلت بمهمة المجلس المحلي المنتخب؛ وبدأت السلطة المحلية الديمقراطية في هذه القرى، وهذه نقطة تحول هامّة في تبلور شخصية الفرد العربي في اسرائيل؛ كما حدث، في الفترة عينها، انتظام سياسي، سواء في اطار الاحزاب الاسرائيلية، أو في اطار الحزب الشيوعي الاسرائيلي. وكان من أبرز القيم التي تبلورت في تلك الفترة، ظهور جيل الشباب الذي أخذ يشعر بالقوة، ويرى ضرورة ان يجد له موقعاً خارج اطار الزعامات التقليدية، التي ارتبط معظمها بالاحزاب الاسرائيلية، وبخاصة حزب مباي الحاكم. هذا الجيل العربي الشاب اكد ضرورة المحافظة على الهوية القومية، ونمّى مشاعره بالانتماء القومي.

وهكذا، وبعد مرور أقل من عشر سنوات على قيام اسرائيل، بدأ المجتمع العربي في اسرائيل